الجامعات اليمنية تبارك التعديلات والانتخابات

ذمار/ حسين الخلقي

بارك موظفو الجامعات اليمنية الإجراءات الدستورية المقرة من البرلمان على صعيد إنجاز الانتخابات البرلمانية المقبلة في موعدها المحدد ٢٧ أبريل المقبل..

وأكد اجتماع عقد أمس الأول بجامعة ذمار تأييد كافة موظفي الجامعات اليمنية الحكومية على إجراء الانتخابات النيابية المقبلة والتعديلات الدستورية الذي يجري مناقشتها عبر لجنة برلمانية خاصة.. كونها نابعة من إرادة الشعب الأصيل وتحت مظلة الوحدة..

وقد طالب رؤساء النقابات بالمشاركة الايجابية والفاعلة في التعديلات الدستورية لما لذلك من تطوير للعملية السياسية الديمقراطية في بلادنا.. والوصول بسفينة الوطن إلى بر الأمان.

ودعا المجتمعون جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى تغليب مصلحة الوطن على مصالحهم الشخصية.. مؤكدين أنهم لن يسمحوا لأحزاب المشترك إيصال البلاد إلى فراغ دستوري، وأن يجعلوا المواطن يعيش في عدم استقرار وفوضى تقف وراءها نزعات حاقدة وأفكار شمولية انفصالية.

تحالف المحويت يحذر من اعاقة الانتخابات

المحويت - سعد الحفاشي:

حذر ممثل فروع أحزاب التحالف الوطني للمعارضة بمحافظة المحويت الشيخ حسين المنجشي قيادات أحزاب اللقاء المشترك من الخروج عن المؤسسات الدستورية ومحاولة إعاقة الانتخابات وحرمان الشعب من ممارسة حقه الدستوري في اختيار ممثليه في البرلمان القادم.

وكشف المنجشي عن سعي قيادات أحزاب اللقاء المشترك لتأجيل الانتخابات النيابية للمرة الثانية بعد ان تم تأجيلها عن موعدها الرئيسي الذي كان مقرراً في الـ (٢٧) من إبريل من عام٢٠٠٩م وذلك بهدف جر الوطن الى متاهات الصراع ودوامات العنف والفوضى واحباط برامج التنمية وتعطيل المؤسسات الدستورية.. وانتقد هروب احزاب المشترك من الانتخابات ورعايتهم لجرائم قطع الطرقات ونهب الممتلكات العامة والخاصة وإقلاق السكينة العامة ، ومساندتهم الواضحة والمفضوحة لجرائم التمرد في صعدة ، ومهادنتهم للأعمال الإرهابية، وقال: إن قيادة أحزاب المشترك وبدلاً من أن تعمل على تطوير الوطن وبنائه واستقراره اتجهت للعمل الانتقامي والعبثي لتدمير كل مقدرات البلاد وزعزعة الأمن والاستقرار فيها والنكاية بوحدتها وبمكاسبها الغالية.

واضاف: كل هذه جرائم وانتهاكات يجب أن يحاسب هؤلاء عليها ليكونوا عبرة للآخرين الذين قد يحاولون النيل من الوطن والعبث بأمنه وبمكاسبه ومقدراته الغالية.

إشكالية الخطاب السياسي اليمني

د/ سيف سلام الحكيمي

قبل أن نتحدث عن إشكالية الخطاب السياسي في اليمن دعونا نوضح حقيقة تمس جوهره والمتمثلة بالديمقراطية، تشير الدراسات العلمية التي أجريت على العديد من البلدان، وأشهرها دراسة قام بها البروفيسور Robert Barro عام ١٩٩٩م تصل الى المئة بلد في بعض من تلك الدراسات، بأن هنالك علاقة متلازمة وقوية بين مستوى التنمية الاقتصادية وسلامة واستمرار الممارسات الديمقراطية في أي بلد، بمعنى أن الديمقراطية لكي تنجح وتبقى كفكر وممارسة لابد أن تتوافر لها العديد من عوامل النجاح وفي مقدمتها توافر ظروف معيشية حسنة للأفراد.

لذا نجد أن الكثير من الممارسات الديمقراطية ومنها حرية التعبير في البلدان الفقيرة يشوبها الكثير من أوجه القصور، ومرد ذلك، كما تشير اليه كثير من البحوث التطبيقية، يعود الى الأوضاع الاقتصادية المتردية التي يعيشها أبناء الدول الفقيرة. الإحساس بعدم الإكتفاء والاستقرار الاقتصادي لدى الفرد يخلق لديه إحساس قوي بضرورة أن يسمع صوته وبقوة للآخرين، وفي ذلك تعبير عن حالة من عدم التوازن على مستوى الفرد داخل المجتمع.فنجد أن الخطاب السياسي في تلك البلدان وبلادنا واحدة منها يشوبه الكثير من المغالاة والتشدد في طرح الأفكار والبراهين والحجج التي يلجأ لها محترفو الكتابة، حيث يغلب عليها عبارات الجزم والتأكيد من أن كل ما يطرحه الكاتب صحيح ويصلح العمل به في كل زمان ومكان، والأدهى من ذلك أن كل من له وجهة نظر مغايرة لما يطرحه الكاتب غير مقبولة وغير صحيحة.

في حين أنه كان من الواجب أن يتناول الخطاب السياسي في اليمن قضايا الشعب وهمومه بأسلوب مباشر يغلب عليه الصراحة والمصداقية والرصانة في الطرح العلمي، وبقوة الاقناع صادرة من معرفة الكاتب لحيثيات وأبعاد ونتائج القضية المثارة بدون مبالغة في الطرح أو تشدد في عرض الأفكار، وهو ما نفتقر اليه كثيراً هذه الأيام خصوصا وأن بلادنا تمر بمرحلة تحول جذري نحو التحديث والإصلاح الشامل الذي طالما نادى وناضل من أجله أفضل أبناء اليمن عبر تاريخ الثورة اليمنية.

مما سبق نخلص الى حقيقة مفادها بأن ما جعل الكثير من الكتابات السياسية في كثير من هذه الدول تتسم بطابع التشدد والحزم وعدم السماح بمساحة للحوار العقلاني وبالتالي احتمالية الصواب والخطأ مرده الى الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه كثير من تلك البلدان وبلادنا واحدة منها والذي بدوره أفرز واقعاً ثقافياً ينظر للأمور ويفلسفها بأسلوب أكثر تعقيداً وأكثر صدامية.

فالواقع الاقتصادي الذي يتسم بتدني الانتاجية والدخل سواء على مستوى الفرد أو على المستوى القومي، كذلك الواقع الاجتماعي الذي يتسم بتركيبة معقدة من العلاقات بالإضافة الى تفشي الأمية والجهل في أوساط شرائح عدة من أبناء شعوب هذه الدول، ناهيك عن تفشي ظاهرة البطالة. أضف الى كل ما سبق وجود ما يمكن أن نسميه بأزمة ثقة بين النخبة السياسية وحكومات تلك البلدان، والتي كانت حصيلة تراكمات منها يعود إلى عهود الاستعمار وما خلفه من شق للعصا بين أبناء البلد الواحد، وكذلك لفترات النضال السياسي السري الذي كانت ومازالت تمارسه بعض من القوى السياسية، ناهيك عن حداثة عهد الديمقراطية التي أصبحت تنتهجها الكثير من بلدان العالم الثالث والتي مازال يرافقها حالة من عدم التصديق والتوجس والتعود على أن هنالك- حقا- ديمقراطية تمارس وأن على الجميع واجب حمايتها وتنميتها من خلال الممارسة الصحيحة وما تفسحه من مجال لإمكانية الحوار والتعبير عن الرأي والقدرة على الاختيار.

ولكننا للأسف نجد أن المثقف من خارج دائرة السلطة سواء أكان ينتمي لأحزاب المعارضة أو مستقلاً في بعض الأحيان مازال ينظر للواقع من زاوية المطارد والمضطهد وبالتالي نجد أن الخطاب السياسي الصادر عن مثقف يحمل مثل هذا الشعور سيغلب عليه الإحساس بالمرارة وبالتالي التشدد وكيل الاتهامات للآخرين ممن لا يتفق مع ما يطرحه من أفكار حول أية قضية عامة أو خاصة..كذلك الحال بالنسبة لبعض مثقفي السلطة الذين قد يغلب عليهم الشعور بأنهم الحارس الأمين على مصلحة البلد، وبالتالي نلمس لغة القوة وليس لغة العقلانية والمرونة فيما يطرحوه.

مما سبق يمكن أن نستدل به على أن وجود إشكالية في الخطاب السياسي في كثير من بلدان العالم الثالث قد توصل أحياناً شعوب تلك البلدان الى أزمة أو احتقان سياسي خصوصاً عندما تقترب تلك البلدان من ممارسة استحقاقات ديمقراطية كالانتخابات العامة أو مناقشة قوانين سيادية ذات طابع اقتصادي واجتماعي يمس حياة كل الناس.

ولكن هل علينا التسليم بوجود اشكالية ناجمة عن واقع معقد نسمح للبعض من محترفي الكتابة سواء أكانوا في السلطة أو المعارضة بتهديد أمننا القومي في الداخل والخارج؟؟

أم أن هنالك اسلوباً آخر أكثر مسؤولية وتحضراً للحوار وطرح القضايا؟

أعتقد بأن علينا جميعاً أن نفكر مليا وبروح الشعور بالمسؤولية الوطنية قبل أن نخاطب الناس.

* استاذ الاقتصاد الدولي المشارك - جامعة الحديدة

محافظ البيضاء لـ«الميثاق»:

الوحدة أعادت التنمية الى المحافظة

< قال العميد محمد ناصر العامري محافظ البيضاء: إن حالة الاستقرار التي شهدتها المحافظة بعد الوحدة المباركة انعكست بشكل مباشر على التنمية في مختلف المجالات، مشيراً الى تحسن البنية التحتية بفضل الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة السياسية والحكومة للمحافظة، من خلال اعتماد الموازنات للمشاريع التنموية التي شملت كافة المديريات.وأكد العامري أن محافظة البيضاء مقبلة على استثمارات كبيرة بمجرد الانتهاء من مشاريع الطرق التي تربط المحافظة بثمان محافظات أخرى بالاضافة الى المعالجات لمشكلة توفر المياه في الجزء الشرقي من المحافظة..العديد من القضايا في سياق الحوار التالي:

البيضاء-عبدالولي المذابي

الاستثمار في مجال الثروات المعدنية مرهون باستكمال شبكة الطرق

في البداية نود تسليط الضوء على أبرز ما تحقق في البرنامج الاستثماري للعام المنصرم وأولويات التنمية للعام الحالي؟

- لدينا مصفوفة أداء وفقاً لتوجيهات مجلس الوزراء، ولايزال هناك العديد من المشاريع قيد التنفيذ ضمن خطة العام ٢٠١٠م وما قبله، ونحن الآن بصدد تنفيذ مصفوفة العام ٢٠١١م، وفقاً للبرنامج المعد بالتنسيق مع المجالس المحلية واللجان الفنية في المحافظة.

وقد وقفنا الأسبوع الماضي على تقارير الأداء للمكاتب التنفيذية بالمحافظة وهي الآن قيد الدراسة من خلال لجنة متخصصة ، ستقوم بفرزها وتحليلها وإعداد تقرير متكامل عنها، وبشكل عام الأداء جيد لجميع المكاتب، وكل مكتب ملتزم بتنفيذ المهام المناطة به.

فيما يتعلق بتنمية القطاعات الخدمية الأساسية.. ما الذي يمكن الحديث عنه؟

- المحافظة عانت قبل الوحدة من قصور كبير في التعليم نتيجة الأوضاع التي كانت سائدة وحالة عدم الاستقرار التي انعكست على التنمية بشكل مباشر، أما بعد الوحدة فقد اختلف الوضع كثيراً وقد بدأنا بالعمل لإنشاء البنية التحتية لجامعة البيضاء، بالاضافة الى المعهد التقني الصناعي ، وانجاز ٨٥٪ من مشروع كلية المجتمع في البيضاء.. وسيتم وضع حجر الأساس لكلية المجتمع برداع وثلاثة معاهد تقنية وصناعية جديدة في مكيراس والطهفة وذي ناعم، ومعهد فني نسوي في مديرية رداع.

50 سداً وحاجزاً مائياً وإنزال مناقصات 13 سدا هذا العام

في مجال التعليم العالي بدأنا بتأسيس كلية العلوم الادارية وتم تسليم مبنى جديد للكلية وهي اضافة الى كلية التربية في رداع وكلية التربية في البيضاء، وقد بدأ التسجيل في كلية العلوم الادارية هذا العام.

كما بدأنا بتسوير الأرض المخصصة لجامعة البيضاء، في نفس الوقت يجري إعداد المخططات الهندسية للجامعة، ونتوقع خلال عامي ٢٠١١م-٢٠١٢م بدء المراحل الأولى لانشاء كلية الهندسة.

أما فيما يتعلق بالتعليم العام فلدينا «٧٨٠» مدرسة منتشرة في مختلف مديريات وقرى المحافظة.

تحسين شبكة الطرق

محافظة البيضاء تتوسط العديد من المحافظات.. ما مدى اهتمامكم بتحسين شبكة الطرق؟

- المحافظة تتوسط ثمان محافظات هي: محافظة صنعاء وأبين ولحج وشبوة والضالع وذمار ومأرب وإب.. ولدينا خطة استراتيجية لانشاء شبكة طرق تربط البيضاء بتلك المحافظات ابتداءً بمحافظة صنعاء والعمل جار حالياً في طريق البيضاء -صنعاء باتجاه مديرية ولد ربيع -المناسح - الحداء، ولدينا ثلاث طرق تربط البيضاء بمحافظة مأرب، الطريق الرئيس أوشك على الانتهاء من تنفيذه، وطريق آخر من رداع الى بلاد الجوف ووادي اللب والثالث من رداع باتجاه القريشية والرحبة وبلاد الظهرة، ولدينا أربع طرق مع محافظة شبوة الأولى بيحان تبقى منها عشرة كيلومترات والثانية ذي ناعم - بيحان، والثالثة ناطع-الغيلة، وقد تم الاعلان عن انزال مناقصة انشائه مؤخراً والطريق الرابع مشورة مرخة - واسط، مديرية الصومعة وقد أنجزت المرحلة الأولى منها، وننتظر انزال المناقصة للمرحلة الثانية والثالثة من قبل لجنة المناقصات، ولدينا طرق أخرى تصل الى محافظة شبوة منها طريق نصاب -الصومعة، والذي سيتم انزال مناقصته قريباً.. بالاضافة الى طريق مكيراس -دمان- لودر، بمحافظة أبين، وسيتم الإعلان عنه من قبل صندوق الطرق، وطريق آخر المظبي، رصد وسيتم الإعلان عن مناقصة المرحلة الأولى منه قريباً..كما تم انجاز طريق البيضاء -العسكرية - لبعوس بمحافظة لحج ، ولدينا طريق يتم انجازه هو طريق الحمراء وسيربط مناطق محافظة لحج، كما استكمل انجاز طريق رداع -جبن الذي يربط البيضاء بالضالع، ولدينا طريق يجري العمل فيه ويمر بالرياشية ودمت، ولدينا طريق عزات- الرضمة، يربطنا بمحافظة إب.

780 مدرسة وكليتا مجتمع وخمسة معاهد تقنية

الثروات المعدنية

ما النتائج التي ستنعكس على طبيعة النشاط الاقتصادي بالمحافظة بعد استكمال انشاء شبكة الطرق؟

- أولاً المحافظة تمتلك ثروة استراتيجية من المعادن المختلفة من الذهب والحديد والنحاس والنيكل والفلزات وخام الزجاج وغيرها، وهي مبشرة بالخير، وبمجرد استكمال شبكة الطرق نتوقع جذب استثمارات كبيرة الى المحافظة في هذا المجال.

هناك بعض الاشكاليات فيما يتعلق بتوافر المياه.. ماذا لديكم في هذا الجانب؟

- لدينا استراتيجية لبناء السدود والحواجز المائية، وهناك مشكلة في الجهة الشرقية من المحافظة التي ترتفع عن سطح البحر بحوالى «٢,٢٨٢» متراً ولذلك لا توجد مياه جوفية وانما مياه سطحية، وقد أثرت الهزات الأرضية في تغيير مجاري المياه السطحية، مما جعل البديل الوحيد لدينا انشاء السدود والحواجز المائية للحفاظ على الثروة المائية، وقد وضعنا خطة متكاملة في هذا الجانب وتم انجاز أكثر من ٣٨ سداً وحاجزاً مائياً، بالاضافة الى ١٢ سداً قيد التنفيذ، وستنزل خلال العام الحالي مناقصات لانشاء ١٣ سداً وحاجزاً مائياً وهذا يعتبر انجازاً كبيراً في فترة قياسية تنفذ فيها كل هذه المشاريع.

ومع ذلك لايزال لدينا الكثير من الاشكالات، فلدينا مشكلة الحفر العشوائي والاستنزاف الجائر للمياه الجوفية في حوض رداع بسبب زراعة القات.

هناك مشكلة كثر الحديث عنها مؤخراً متعلقة بزراعة القات وهي مشكلة تلوث البيئة بسبب إحراق الاطارات لتدفئة أشجار القات.. ما موقف السلطة المحلية من ذلك؟

- في الحقيقة هذه المشكلة سببت إضراراً كبيراً بالبيئة وصحة الناس وقد تم اتخاذ اجراءات كثيرة في منطقة رداع تحديداً لمكافحة هذه الظاهرة، وتم احالة العديد من المخالفين للنيابة.

قضايا الثأر

كان لكم مبادرة ناجحة في حل قضايا الثأر.. كيف يمكن الحديث عن ظاهرة الثأر في محافظة البيضاء؟

- هناك أكثر من نوع في قضايا الثأر ترجع لطبيعة الأسباب، ومن ذلك قضايا الثأر السياسي الناتجة عن فترات الصراع السياسي الشطري، وهذه تم التخلص منها -بحمد الله، وهناك قضايا اخرى تم عقد صلح بتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية، بعضها حدث فيها خروقات وبعضها انتهت، وهناك قضايا نسعى لحلها والنتائج ايجابية، والصعوبة الكبيرة في حل هذه القضايا تتمثل في اقناع البعض باللجوء الى القضاء، وتظل الجهود الذاتية والضغوط التي تمارسها الشخصيات الاجتماعية هي الأداة الرئيسة التي نعتمد عليها لحل هذه القضايا، وبتعاونهم استطعنا حل الكثير من هذه المشاكل، ويمكن القول إن مشكلة الثأر متركزة في ثلاث مديريات.

قصة الشاب الذي أحرقه حزب «الإصلاح» والأمن

مسؤولون في الأمن يصرون على الانتقام من النظام.. أو يريدون أن تسير البلاد نحو ذلك الخراب والدمار الذي بدأ في تونس ولن تكون نهاية الدماء والدموع والخراب قريبة..

كتب/محمد أنعم

للأسف طوال يوم كامل مارست عناصر أمنية التعتيم على حقيقة خبر احتراق الشاب سليم العمراني في مديرية رداع مساء الثلاثاء الماضي، وتغاضت عما نشره موقع حزب الإصلاح «الصحوة نت» من خبر كاذب حيث جاء فيه (إن «سليم عبدالله العمراني» أقدم على إحراق نفسه أمام منزله بمدينة رداع، وأن المذكور شاب عاطل عن العمل وكان قد وُعد بوظيفة منذ عدة سنوات ولم يحصل عليها).

هذا الخبر المجرد من الأخلاق الدينية والمهنية والاجتماعية كان أشبه بفتوى تحرص السذج من الشباب الانتحار أو قتل أنفسهم لتستغل أحزاب المشترك انتحارهم لتحقيق أهداف سياسية دنيوية وشخصية بحتة..

الصمت المشبوه

المثير للدهشة أن مسؤولين في وزارة الداخلية ظلوا يوماً كاملاً صامتين وكأنهم كانوا يستمتعون بذلك الخبر المفبرك، ووكالات الأنباء العالمية تتناوله ومواقع الانفصاليين وأعداء اليمن تنفخ فيه وتدفع الشباب إلى تلك المحرقة للمزايدة على النظام والتباكي أمام العالم بأنه يجب تسليم السلطة للمشترك.. محافظ البيضاء محمد ناصر العامري ضاق ذرعاً من ذلك الصمت.. فاتصل شخصياً ليقول الحقيقة ويفضح الكذابين.. مؤكداً «عدم وجود أي دوافع جنائية أو مطلبية أو حقوقية وراء الحريق الذي تعرض له الشاب سليم العمراني في مديرية رداع مساء الثلاثاء».

وأوضح أن الشاب العمراني احترق في منزله قبيل منتصف الليل بسبب مادة البترول ما أدى إلى نشوب حريق في المكان ووصولها إلى ملابسه، الأمر الذي تسبب بإصابته بحروق، قبل أن يبادر والد الشاب على الفور بإطفاء النيران وإسعاف ابنه إلى المستشفى الجمهوري بصنعاء لتلقي العلاج.

الفندم الجوفي

مندوب البحث الجنائي (المتوكل) في المستشفى الجمهوري بصنعاء الذي أسعف إليه الضحية رفض السماح لمندوب الصحيفة والمؤتمر نت الدخول إلا بعد إعطائه تصريحاً من الفندم محمد رزق الجوفي.. الذي ظل هاتفه السيار مغلقاً، فيما التحويلة في منزله رفض التعاون معنا بأية طريقة.. واستمر يهنجم «الفندم» مشغول..

اتصلنا بالأخ محمد الماوري سكرتير وزير الداخلية للتوسط.. طال الانتظار دون فائدة.. اتصلنا بنائب مدير مستشفى الجمهوري الدكتور عبدالعزيز الضلعي كي يتدخل لإقناع البحث الجنائي في المستشفى بالسماح لمندوب الصحيفة والمؤتمر نت.. هو أيضاً وعد بذلك ولكنه «دعمم»..

مطهر المصري | رزق الجوفي | محمد الماوري | أحمد العمراني

محافظ البيضاء ضاق ذرعاً.. والجوفي أغلق هاتفه.. والمتوكل ما يعرفش «أحد»!!

كل ذلك التعتيم جعلنا نشك أن الأمن و إعلام المشترك والجزيرة، هم على حق وان الشاب الذي احترق.. فعلاً أقدم على ذلك احتجاجاً على النظام ويطالبون بـ«ثورة».. لكن مندوبنا في رداع وكذلك محافظ البيضاء أكدا عدم صحة الخبر الذي نشره موقع حزب الإصلاح.. الأمر الذي اضطرنا في «المؤتمر نت، والميثاق نت» لنشر الخبر غير مكتمل ، بعد الساعة السادسة من يوم الأربعاء، عسى نلحق بإظهار الحقيقة للرأي العام، خصوصاً ونحن ندرك أن كل الصحف بالخارج تطبع قبل الساعة الثامنة مساء.. اضافة الى ان عدم تكذيب الخبر هو بهدف إعطاء الفضائيات المزيد من الوقت لمضاعفة حملتها التشويهية لليمن..

إن إخفاء حقيقة ملابسات خبر احتراق الشاب في رداع طوال يوم كامل بالتأكيد لايندرج ضمن الاحترازات الأمنية أو في إطار اليقظة الأمنية، وهذا ما يجعلنا لا نستبعد أن يكون منع مندوب «الميثاق و المؤتمرنت» من لقاء أحد أقارب الشاب المحترق ،هو من اجل الترويج للخبر الكاذب.. ليضمن بذلك الخبثاء نشره على مستوى واسع داخليا وخارجياً، وإلا لماذا أصر أولئك المسؤولون إصراراً عجيباً على منع الصحفيين من إظهار الحقيقة.. وبعد الساعة الثامنة أي بعد أن خلص (أبو الليم) يتصل بنا الأخ محمد الماوري سكرتير وزير الداخلية، ويبلغنا بأنه قد صدر فرمان من مسؤولي الداخلية، يسمح لنا بدخول المستشفى.. لكن ذلك زاد أمن المستشفى إصراراً على منع مندوبنا من الدخول مَنْ «الماوري»؟!

التحريض ضد النظام

أمثال هؤلاء المسؤولين كانوا في ١٥ يناير- ٢٠١١م، يحرضون الشارع على رجال الأمن ويدفعون المواطنين لإثارة الفوضى والشغب.. عندما نشر موقع وزارة الداخلية خبراً، جاء فيه : «قالت قيادة وزارة الداخلية إن شكاوى وتظلمات المواطنين عن تجاوزات منتسبي الوزارة ارتفعت إلى ١٧٨٥١ شكوى خلال العام الماضي ٢٠١٠م، مقارنةً بالعام الذي سبقه والذي تسلمت فيه القيادات الأمنية ٦٠٤٠ شكوى فقط».

هنا لابد من التوقف قليلاً، والتمييز بين الشفافية والتحريض على البلاد.. وجاء نشر الخبر في الوقت الذي كان فيه الشارع العربي يتابع ما يحدث في تونس.. اضافة الى أن أحزاب المشترك تصرخ ليل نهار وتهدد باللجوء الى الشارع.. لوقف الانتخابات والتعديلات الدستورية.. نجد وزارة الداخلية تقدم للمشترك مبررات بذلك الرقم الذي يحصى عدد تظلمات المواطنين مما أسماه الخبر تجاوزات، وقد تسميها أحزاب المشترك انتهاكات..

الرقم المعلن مخيف جداً.. ويصور النظام بأنه قمعي وبوليسي..

وإن كان فعلاً حدث ذلك.. فعلى حكومة المؤتمر الشعبي العام أن تحقق في تلك القضايا، وتعاقب كل من تورط فيها، و تعيد النظر في بعض مسئولي الوزارة المترهلين والبيروقراطيين واللامبالين بمسئولياتهم الوطنية، فالأعمال التي سماها خبر الوزارة ذاتها تجاوزات.. أعمال مرفوضة ومدانة، ونشرها في هذا التوقيت يؤكد أن هدفها غير بريئ، وإلا لكان قد تم نشر تقرير مماثل في نصف العام.

نعتقد أن المنظمات الدولية وأحزاب المعارضة ستضرب هذا الرقم في عشرة.. وليس هناك من حل لوقف هذه المهزلة التي يقترفها مسئولون في وزارة الداخلية إلا «الكي».. على الأقل لضمان وقف تلك الأعمال المجرمة التي يقترفها رجال أمن ضد المواطنين وتزايدت خلال هذه الفترة..

هذان الدليلان اللذان اشرنا إليهما للتأكيد أن حالة الإفساد في وزارة الداخلية أصبح يشكل خطراً فعلاً.

لا.. للتغرير على الابرياء لخدمة المصالح الشخصية